الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.15

Distr.: General

1 April 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة بالمقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ماسيدو . . . . . **(المكسيك)**
ثم : السيد جاريكجي (نائب الرئيس) . . . . . **(تركيا)**
ثم : السيد ماسيدو (الرئيس) . . . . . **(المكسيك)**

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/C.4/53/L.8؛ A/53/127)

١ - **السيد كورنيشي** (اليابان): أعرب عن تقديره لعمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها المنعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ثم قال إن الغرض من الدورة الحالية للجمعية العامة في هذا المجال هو اتخاذ نتائج مناقشات اللجنة الخاصة ركيزة للبناء وموالاة تطويرها. وشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام للشرح المفيد الذي قدمه بشأن التطورات الأخيرة في عمليات حفظ السلام.

٢ - وأضاف أنه من دواعي القلق الشديد أن يتعرض للهجوم موظفو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والموظفون المدنيون العاملون في مجال المساعدة الإنسانية. وحتى الآن في عام ١٩٩٨، فإن عدد المدنيين الذين قتلوا أثناء تأدية مهامهم تجاوز عدد الأفراد العسكريين. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز سلامة جميع العاملين في الأمم المتحدة - العسكريون منهم والمدنيون - لكي تؤدي عمليات حفظ السلام عملها بفعالية ويتم نشرها في الوقت المناسب.

٣ - واستطرد يقول إن مشكلة كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة معقدة ويجب تناولها من زوايا عديدة. أولا، يجب مراعاة أن مسؤولية سلامة موظفي الأمم المتحدة وحرية حركتهم تقع على عاتق البلدان المضيفة والأطراف المتنازعة. ولذا يتعين على مجلس الأمن أن يطالب صراحة بأن تفي الأطراف في النزاع بمسؤولياتها في هذا المجال، كما فعل مؤخرا في القرار ١٢٠٢ بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وثانيا، يجب النظر في كفالة الإطار القانوني الدولي لحماية الموظفين. وفي هذا الصدد، فإن التبكير بوضع اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها موضع التنفيذ أمر في غاية الأهمية، وذلك لتوجه رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لن يسمح بثقافة الإفلات من العقاب، ولتوفير إطار قانوني لتقديم المسؤولين عن الهجمات الإجرامية ضد موظفي الأمم المتحدة الى العدالة. وتم إحراز خطوة هامة أخرى نحو وضع إطار قانوني عندما اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٨، فذلك النظام يقضي بأن الهجمات التي تشن على الموظفين العاملين في بعثات تقديم المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام تشكل جرائم حرب (المادة ٨). وثالثا، وإضافة الى اعتماد صك قانوني، من الضروري النظر في سبل ووسائل عملية لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة على الأض. ومن بين التدابير التي قد تتخذ في هذا المجال تسريح المقاتلين السابقين وجمع الأسلحة، بالاستناد الى خطط مفصلة وتجارب سابقة.

٤ - ومضى يقول إن من المهم، علاوة على ذلك، وقف تدفقات الأسلحة غير المشروعة، وهي مسألة قدم بشأنها الأمين العام توصيات قيّمة في تقريره المتعلق بالنزاع في أفريقيا والسلم والتنمية فيها A/52/871 (S/1998/318). وأعلن أن اليابان، بوصفها منسق الفريق العامل لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، عقدت العزم على تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال بالتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين.

٥ - وأشار الى أن ثمة تدبيرين جديرين بالثناء تم اتخاذهما، وهما قيام الأمانة العامة بإنشاء صندوق استئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة والأنشطة التدريبية المتعلقة بالأمن التي نظمها مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة. وأعلن أن اليابان تؤكد مجددا التزامها بالتبرع بمبلغ ١ مليون دولار لدعم أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز أمن موظفيها. واقتسام المعلومات يمكن أن يكون أيضا وسيلة فعالة لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة. وينبغي بذل جهود منسقة من قبل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة العاملة في منطقة محددة لجمع المعلومات المتعلقة بالمنطقة وتقاسمها.

٦ - وفيما يتعلق بالعلاقة بين موظفي حفظ السلام والسكان المحليين، قال إن من الأهمية بمكان أن يتفهم السكان المحليون أن غرض عمليات الأمم المتحدة يتمثل في تعزيز تسوية النزاعات سلميا. وقد ساهمت اليابان في الصندوق الاستئماني المنشأ لغرض إعلام الجمهور بشأن عمليات حفظ السلام، كما أنها تعتزم تقديم تبرع إضافي إلى الصندوق في القريب العاجل. وقال إن اليابان تود أن تؤكد على أهمية كفالة مستوى عال من الانضباط فيما بين موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام في سلوكهم اليومي، وأنها ترحب في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام لرفع مطلب الحد الأدنى من العمر بالنسبة لموظفي حفظ السلام في المستقبل.

٧ - واختتم كلامه قائلا إن سلامة الموظفين تشكل أكثر المشاكل إلحاحا التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأنشطة الإنسانية، التي تعد ضرورية لصون السلم والأمن الدوليين؛ ولذلك تأمل اليابان في أن تولي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هذا الموضوع اهتماما جادا في دورتها القادمة، آخذة بعين الاعتبار تقرير الأمين العام، الذي من المقرر أن يكون قد صدر حينذاك.

٨ - **السيد تقية** (تونس): أعلن تأييده للبيان الذي قدمته الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز وشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام للبيان الذي أدلى به بشأن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إنه رغم أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجاوزت في بعض الأحيان الحدود المقررة، فما زالت إحدى أكثر أدوات المنظمة أهمية، مما جعل بلده يدعمها باستمرار، وسيواصل ذلك.

٩ - وأضاف أن النزاعات أصبحت الآن أكثر تعقيدا وأبعد أثرا مما كانت عليه في الماضي. إلا أنه ثبت أنه من الممكن تكييف عمليات حفظ السلام وفق الأوضاع الجديدة، ويعود الفضل في ذلك إلى إدارة عمليات حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن تحترم العمليات قيد البحث المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما يتوقف نجاح عمليات حفظ السلام على التقيد بمبادئ أخرى، بما فيها موافقة الأطراف، والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس.

١٠ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات الأمم المتحدة في التدخل السريع، قال إن نظام الترتيبات الاحتياطية يشكل الوسيلة الرئيسية لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام وقدرتها على الانتشار السريع. ومن الجوانب الإيجابية الأخرى التعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومعدات مما يؤدي إلى توسيع قاعدة البلدان الأعضاء المشاركة وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات في الوقت الملائم. ومن المهم كذلك عدم تجاهل الدور

المتزايد الأهمية الذي تؤديه الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، وهو دور ينبغي تمييزه بوضوح عن الأنشطة العسكرية من خلال وضع مبادئ وإرشادات ذات صلة.

١١ - وواصل كلامه قائلا إن الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة تشكل عائقا في وجه عمليات حفظ السلام والسداد العاجل لحصص البلدان المساهمة بقوات ومعدات، الأمر الذي كان له بدوره تأثير سلبي على قدرة هذه البلدان في المساهمة في عمليات أخرى. ولو أن جميع البلدان الأعضاء سددت أنصبتها المقررة، لأمكن إحراز تقدم في حل مشكلة تمويل عمليات حفظ السلام ولاتجه عدد أكبر من البلدان الى المشاركة. وأضاف أنه من المؤسف حقا حصول تأخير طويل في تسديد التعويضات للجنود الجرحى وعائلات الجنود الذين لقوا حتفهم في عمليات حفظ السلام. والإسراع في عملية تجهيز المطالبات وتبسيطها يعني إمكانية تفادي هذه الحالات التي تدعو للأسف.

١٢ - وأعرب عن رغبته في التأكيد على الدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤديه في عمليات حفظ السلام، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أدت آلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية دورا حيويا منذ إنشائها، رغم الموارد المحدودة المتاحة لها. فقد أظهرت الآلية إرادة البلدان الأفريقية في جعل الدبلوماسية الوقائية المبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه اجراءات منظمة الوحدة الأفريقية لإزالة بؤر التوتر واستعادة السلام والأمن والوفاق في أفريقيا. وقال إن وفده يرحب بالنتائج المشجعة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلام، ويلاحظ أن إدارة عمليات حفظ السلام تعد، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، تقريرا بشأن قدرة حفظ السلام في أفريقيا.

١٣ - **السيد شريثا** (نيبال): أشار إلى أن وفد بلده يأخذ الكلمة في اللجنة للمرة الأولى، فرحب بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/53/127) والبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. كما أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي قدمته الأردن باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

١٤ - وأضاف أن نيبال، بصفتها بلدا مساهما بقوات، تشيد بال ٥٠٠ ١ شخص - من مواطنيها ومن مواطني بلدان أخرى - الذين ضحوا بحياتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبآلاف المشاركين في عمليات حفظ السلام الذين أصيبوا بجروح أثناء الخدمة. وأضاف أنه خليق بالمجتمع الدولي أن يشعر بالامتنان خاصة للقوات البالغ عددها ٥٠٠ ١ فرد، والمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة والموظفين في المقر وفي الميدان الذين يعملون في البعثات الـ ١٧ الحالية تحت راية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن وفد بلده يرحب باستحداث ميدالية داغ همرشولد وتقديمها إلى عائلات الأمين العام الراحل داغ همرشولد، والكونت فولك بيرنادوت والقائد رينيه دى لاباريير، الذين لقوا حتفهم أثناء دفاعهم عن قضية السلام.

١٥ - ومضى يقول إن وفد بلده يرحب بقرار الأمين العام تحديد عمر أدنى للانضمام إلى قوات حفظ السلام، والمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة المدنية، وأن نيبال ترسل على الدوام أفرادا راشدين وذوي خبرة إلى بعثات حفظ السلام.

١٦ - وذكر أن وفده يؤكد أن من المرجح بقاء الطلب على هذه العمليات عاليا، بالرغم من انخفاض قوات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت هذه البعثات أكثر تعقيدا، على نحو متزايد، نظرا للتوسع في المهام التقليدية المتمثلة في فصل المتقاتلين لتشمل مهمات الإغاثة والتعمير، وإزالة الألغام ومهام إنسانية، ونزع السلاح، ورصد حقوق الإنسان، وإنشاء هياكل أساسية ومؤسسات ديمقراطية. وفضلا عن ذلك، فإن معظم النزاعات الحالية داخلية. ويجب الاستفادة من دراية وخبرة إدارة عمليات حفظ السلام، ويتعين توفير الموظفين والتمويل اللازمين للأمين العام.

١٧ - وقال إنه بصرف النظر عن التغييرات التي قد تطرأ على عمليات حفظ السلام، هناك عدد من المبادئ التي يتعين التقيد بها دائما وهي: الحياد، موافقة البلدان المتأثرة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها وسلامة أراضيها. ومن المتطلبات الأساسية الأخرى لنجاح عمليات حفظ السلام، وضوح صلاحياتها، وتزويدها بموارد كافية وقدرة قوية للاستجابة السريعة. وبشأن الاستجابة السريعة، فمن المشجع أن البلدان الأعضاء أخذت تشارك على نحو متزايد في نظام الترتيبات الاحتياطية التابع للمنظمة. وقال إن نيبال مستعدة لتقديم قوة من ٢ ٠٠٠ فرد، تشمل وحدات طبية وهندسية، ومراقبين عسكريين وإداريين، و ٢٠٠ من مراقبي الشرطة المدنية في أي وقت تطلب فيه الأمم المتحدة وخلال فترة استجابة دنيا. وأشار إلى أن إنشاء وحدة مقر بعثات الانتشار السريع في الأمانة العامة يعد أمرا حيويا بالنسبة لنجاح نظام الترتيبات الاحتياطية، الذي يشكل نظاما عريض القاعدة وتمثيليا مفتوحا للمشاركة التامة من جميع البلدان الأعضاء.

١٨ - **السيد زوهار** (إسرائيل): قال إن بلده يشارك حاليا مع جيرانه في عملية شاقة وتاريخية تجمع بين أنشطة صنع السلام وبناء السلام. وإن هذه العملية، التي تجري خارج مدار الأمم المتحدة، أدت مؤخرا إلى توقيع مذكرة واي ريفر بين إسرائيل وجيرانها الفلسطينيين، التي أمكن التوصل إليها، جزئيا، بفضل المساعدة القيّمة من الولايات المتحدة الأمريكية والأردن.

١٩ - وأضاف أنه في حين تكن إسرائيل احتراما تاما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد أظهرت التجربة، أن الأمر يتطلب في بعض الأحيان إيجاد حلول لحفظ السلام خارج إطار الأمم المتحدة. ومثال ذلك إرسال قوات متعددة الجنسيات ومراقبين إلى سيناء في عام ١٩٨٢ نتيجة معاهدة السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل. وبما أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن، فقد اختارت مصر وإسرائيل خيارا متعدد الجنسيات، قامت الولايات المتحدة فيه بدور الشاهد.

٢٠ - ومضى يقول إن إسرائيل تتابع باهتمام كبير الجدل المتعلق بمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولاحظت الاقتراح الذي قدمه الأمين العام السابق بيريز دى كوييار، الداعي الى استخدام مدنيين على نطاق أوسع مع توسع مجال بعثات حفظ السلام.

٢١ - وذكر أن اسرائيل، حسبما أفاد وفده، مستعدة للمشاركة في الجوانب المدنية والإنسانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثلما كان دأبها دوما. وقال إنها تأمل في أن تشاطر، مرة أخرى في عام ١٩٩٨، الخبرة الواسعة التي اكتسبتها في مجال الاتصال مع قوات حفظ السلام، وأنها نظمت لهذه الغاية دورة حول الاتصال

الدولي بمشاركة أعضاء قوات حفظ السلام المنتشرة في الشرق الأوسط. وأعرب عن أمله مرة أخرى في أن تتمكن إسرائيل من المشاركة في أنشطة حفظ السلام في بقاع أخرى من العالم، حالما تتقدم عملية السلام الإقليمية على نحو كاف.

٢٢ - **السيد نجو كوانغ إكسوان** (فييت نام): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم بلدان حركة عدم الانحياز وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن للجنة أن تستخدم هذا البيان كأساس للاضطلاع باستعراض شامل لمسألة عمليات حفظ السلام برمتها.

٢٣ - وأضاف قائلا إنه خلال السنوات الخمسين الماضية، أصبحت عمليات حفظ السلام وسيلة هامة من وسائل تسوية النزاعات سلميا وتعزيز السلم والأمن الدوليين. بيد أن عمليات حفظ السلام ليست في حد ذاتها حلولا للنزاعات، بل مجرد تدابير مؤقتة للحيلولة دون تصعيد حالات النزاع في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لإيجاد حلول سلمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم اعتبار عمليات حفظ السلام بديلا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وإذا أريد حل نزاع ما بالوسائل السلمية، ينبغي معالجته بطريقة متماسكة ومنسقة وشاملة، على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

٢٤ - وفي هذا الصدد، كرر دعم بلده للمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات حفظ السلام الواردة في الوثيقة النهائية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، المنعقد في القاهرة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ذلك أن احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها، بجانب عدم التدخل بأي شكل من الأشكال في المسائل التي تدخل أساسا في نطاق الولاية المحلية، ومبدأ الحياد وموافقة الأطراف المعنية، تعد جوهرية لنجاح عمليات حفظ السلام. ومن المهم أن تكون عمليات حفظ السلام محددة الصلاحيات والأهداف وهياكل القيادة تحديدا واضحا، فضلا عن توفير التمويل لها.

٢٥ - ورحب باعتماد الجمعية العامة القرار ٢١٨/٥١ هاء المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ولا سيما أحكامه المتعلقة بوضع معدلات نموذجية موحدة لدفع الاستحقاقات في حالات الوفاة والعجز التي يتعرض لها الجنود العاملون في خدمة عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما رحب بتقرير الأمين العام بشأن إصلاح نظام الشراء حسبما ورد في الوثيقة A/52/534، وأكد على أهمية شراء السلع والخدمات في حينها وبطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية وبالفعالية من حيث التكلفة لدعم عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل على المشتريات، وينبغي للأمانة العامة أن تتخذ التدابير الملائمة لزيادة المشتريات من البلدان النامية وتعزيز المساءلة والإبلاغ عن المشتريات في الميدان.

٢٦ - ورحب بالتوسع في عضوية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وفي هذا الصدد، باعتماد الجمعية العامة القرار ٦٩/٥٢ المؤرخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الذي يرحب أيضا بالتوسع في عضوية اللجنة الخاصة. وفيما يتعلق بالاستخدام المتزايد لأفراد الشرطة المدنيين في عمليات حفظ السلام، فمن المهم وضع إرشادات توجيهية متفق عليها، في مرحلة مبكرة من العمليات، بشأن المبادئ التي تحكم دور أفراد الشرطة

المدنية في هذه العمليات. وفضلا عن ذلك، فقد أعرب عن دعمه الكامل لرأي حركة بلدان عدم الانحياز القائل بمراعاة توسيع قاعدة التمثيل الجغرافي في اختيار أفراد الشرطة المدنية.

٢٧ - وأعلن عن تأييد بلده لموقف بلدان حركة عدم الانحياز بأنه يتعين على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط، مع مراعاة المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ونظرا للتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام، فمن الأهمية التأكيد على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تلتزم جهود حفظ السلام الإقليمية بدقة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تجرى بالتشاور مع جميع البلدان المعنية. وأخيرا، ينبغي ألا تستعمل عمليات حفظ السلام كبديل للنمو الاقتصادي المستدام أو التنمية؛ فالسلام الدائم يتوقف على إزالة أوجه الظلم واللامساواة في تلك المنطقة.

٢٨ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): قالت إنه أصبح بوسع المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة تفادي نزاعات إقليمية واسعة النطاق، وذلك بفضل التعاون الفعال بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة. إلا أنه رغم التقدم المحرز في مجال حفظ السلام في عدد من المناطق، ما زالت أنواع مختلفة من النزاعات والحروب المحلية تندلع في مختلف بقاع العالم. وقالت إنها تشاطر الرأي القائل إنه من الضروري تعزيز قدرة المنظمة في مجال حفظ السلام على أساس أحكام الميثاق.

٢٩ - وأعربت عن دعمها للتدابير التي اقترحها الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع، ووافقت على العمل الذي قامت به إدارة عمليات حفظ السلام في ذلك الصدد. وقد تمكنت الإدارة من توسيع المشاركين بدرجة كبيرة في نظام الترتيبات الاحتياطية، التي تضم الآن ٧٤ دولة، من بينها كازاخستان.

٣٠ - ومضت تقول إنه بالرغم من الاتجاهات السائدة في السنوات القليلة الماضية نحو تخفيض العدد الإجمالي للقوات المنتشرة وتخفيض ميزانيات حفظ السلام، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة فعالية نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وينبغي النظر بدقة في الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في تقريره المتعلق بالحاجة إلى إدخال مزيد من التطوير على النظام لتدريب الموظفين على الصعيدين الوطني والإقليمي وتشجيع الجهود في الدول الأعضاء لتدريب العاملين في بعثات حفظ السلام.

٣١ - وأضافت أنها تؤيد النتيجة التي خلص إليها تقرير اللجنة الخاصة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون بنشاط مع الدول الأعضاء على تدريب العاملين من أجل عمليات حفظ السلام، وأشادت بجهود أمانة اللجنة ووحدة التدريب التابعة للإدارة لتنظيمها دورات دراسية للعاملين في حفظ السلام وحلقات دراسية حول مسائل حفظ السلام. وأشارت إلى أن عمل الوحدة في مجال تقديم المساعدة لتدريب العاملين من خلال إنتاج أنماط مختلفة من مواد دعم التدريب ومناهج المعاهد للموظفين يستحق الثناء. وفي هذا المجال، برزت بعض الصعوبات التي تتعلق باستخدام مواد محددة تتعلق بأنشطة حفظ السلام، نشر معظمها باللغة الانكليزية. وأعربت عن أملها في إمكان إيجاد سبل لإصدار هذه المواد باللغة الروسية، إحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة.

٣٢ - وذكّرت بإنشاء كتيبة مشتركة لحفظ السلام في آسيا الوسطى، برعاية الأمم المتحدة، مكونة من وحدات من أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وبغية تحسين التدريب المهني لأفراد الكتيبة، أجريت تدريبات مشتركة على حفظ السلام في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في أراضي البلدان الثلاثة الآنفة الذكر مع مشاركة إضافية من وحدات من الاتحاد الروسي وأذربيجان وتركيا وجورجيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن بلدها سيواصل جهوده الرامية إلى تقديم مساهمة عملية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، وأيدت النتائج والتوصيات التي وردت في تقرير كل من الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام بشأن هذا البند.

٣٤ - **السيد كمال** (باكستان): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأشاد على نحو خاص بذكرى أكثر من ٥٠٠ ١ من أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام. وينوه بأن العديد منهم من الجنود الباكستانيين؛ وأن التزام بلده بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبع من إيمانها الراسخ بالسلم الدولي، والأمن الجماعي، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام عقب النزاعات. وعلى أساس هذه المبادئ، شارك بلده على نطاق واسع في جهود حفظ السلام في الأمم المتحدة، وسيبقى من أكبر المشاركين في بعثات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

٣٥ - ومضى يقول إن أحد الأسباب الأخرى التي تلهم باكستان في هذا الصدد هو أنها لا تزال تستفيد من واحدة من أقدم عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة: فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وقد كان وجود قوات حفظ السلام للأمم المتحدة عاملا حيويا في صون السلم والأمن في تلك المنطقة. وأعرب عن امتنانه لجميع البلدان المساهمة بقوات التي تقدم مراقبين إلى تلك العملية.

٣٦ - واستطرد يقول إن باكستان طلبت إلى الأمين العام، بسبب ازدياد التوتر في المنطقة في الأشهر الأخيرة، زيادة تعزيز وجود الأمم المتحدة على طول خط المراقبة، بهدف رصد الانتهاكات عبر الحدود بشكل فعال في أرض كشمير المتنازع عليها. وقد أكدت باكستان كذلك الحاجة إلى تقديم تقارير من منطقة البعثة إلى مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، طلبت إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص يكون مسؤولا عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في تلك المنطقة المتفجرة.

٣٧ - واسترسل قائلا إن الهدف من أنشطة حفظ السلام ينبغي أن يتمثل في تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات والعنف وليس مجرد الفصل بين الأطراف المتحاربة. وقال إن حالة جامو وكشمير هي مثال جيد على الأخطار الهائلة التي تكتنف الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في فتور. ذلك إن فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته تجاه شعب جامو وكشمير جعل الهند وباكستان يبلغان نقطة الانفجار في أوائل العام. ورغم أن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان كان قد أنشئ منذ خمسين عاما، لم تبذل الأمم المتحدة جهدا مستديما أو عازما لحل الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دورا فاعلا في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وإذا كان قد تم إيجاد حل للنزاعات الطويلة في جنوب أفريقيا وأيرلندا، فلا يوجد سبب يدعو لعدم إيجاد حل لكشمير.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تكون هناك محاولة مستمرة للتوصل إلى حل سياسي للنزاعات من خلال الاحتكام على نحو أكبر إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، فإن حفظ السلام يمثل الحلقة الوسطى في سلسلة تمتد من حفظ السلام إلى بناء السلام عقب النزاعات. إلا أنه متى أنشئت عملية لحفظ السلام، فلا يجب أن تكون خاضعة لشروط تعسفية بشأن الإنهاء أو التصفية.

٣٩ - وذكر أن الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ينبغي ألا يكونا مشروطين بموافقة أحد أطراف النزاع، كما أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تقوم فقط على معيار توفر الموارد. وفيما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام، فإن وفده يعتقد بأن الوظائف التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية يجب أن تتمشى بدقة مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل تأدية دورها الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين.

٤٠ - وقال إن وفد بلده يثني على جهود إدارة عمليات حفظ السلام للإنهاء التدريجي للاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل ويرحّب بإعلان الانتهاء من تلك المهمة بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. وينبغي شغل الوظائف الجديدة أو الوظائف التي كان يشغلها الموظفون المقدمون دون مقابل على أساس أكبر توزيع جغرافي ممكن، مع إيلاء المراعاة الواجبة لكلا الجنسين. وأعلن أن وفد بلده يرحب بقرار الجمعية العامة الأخير بالإذن بـ ٤٠٠ وظيفة للإدارة استجابة لطلب الأمين العام.

٤١ - وواصل كلامه قائلا إن البطء في سداد تكاليف المساهمة في القوات والمعدات المملوكة للوحدات تبقى مسألة مبعث قلق بالغ. فهذا التأخير يسبب مشقة، وخاصة في البلدان النامية. ويجب إعطاء الأولوية لموضوع سداد التكاليف المستحقة. وثمة حاجة لتعزيز الشفافية في إجراءات الشراء ويجب توسيع قاعدتها الجغرافية. ومن المؤسف أن جميع مشتريات الأمم المتحدة من البلدان النامية لا تعدو نسبتها ١ في المائة.

٤٢ - وأشار إلى أن الأمانة العامة ما زالت تعطي الانطباع بأن المبادرة المتعلقة باللواء العالي التأهب من قوات الأمم المتحدة الاحتياطية المتعددة الجنسيات تشكّل جزءا من التدابير الاحتياطية للأمم المتحدة. ورغم الإنكار القاطع للأمانة العامة في آخر اجتماع للجنة الخاصة، فإنه ما زال يشار إلى اللواء العالي التأهب من قوات الأمم المتحدة الاحتياطية المتعددة الجنسيات كما لو أنه لواء تابع للأمم المتحدة. وهذا غير صحيح. ويجب أن تقدم الأمانة العامة التوضيحات ذات الصلة على سبيل الأولوية. وقال إن وفد بلده يرغب في التأكيد على أنه لا ينبغي إعطاء أي منطقة معينة مركز الصدارة في أنشطة حفظ السلام وأنه لا يجب اعتبار فرقة إقليمية معينة فرقة تابعة للأمم المتحدة وتستبعد منها البلدان الأخرى. وذلك التدابير الاحتياطية للأمم المتحدة يجب أن تشمل جميع البلدان المساهمة بقوات، سواء منها البلدان الرئيسية أو العادية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب كفالة تمثيل جغرافي أوسع، مع تركيز خاص على البلدان النامية، في وظائف الشرطة المدنية.

٤٣ - واسترسل يقول إن وفد بلده لا يعارض الاقتراح بتعزيز اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بوصفها الهيئة المسؤولة عن استعراض جميع جوانب عمليات حفظ السلام، إلا أنه ينبغي إجراء استعراض شامل لعمل اللجنة الخاصة، مع مراعاة مختلف الاقتراحات التي قدمت في آخر اجتماع لها، بما فيها اقتراح باكستان

لتقسيم عمل اللجنة الخاصة إلى دورتين تستغرقان فترة من ثلاثة إلى أربعة أسابيع، ضمن الموارد المالية المحدودة المتاحة لها، بهدف إنشاء آلية استعراض نصف سنوية لضمان إحراز تقدم في تنفيذ توصيات اللجنة السنوية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الفقرة ١١٤ من تقرير اللجنة الخاصة بشأن تكوين مكتبها وإعادة تنظيم طرق عملها، قال إن وفد بلده يأمل في أن يجري المكتب والأمانة العامة مشاورات مع جميع الأطراف المعنية ويقدم نتائجها إلى اللجنة الخاصة للنظر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، طلب وفده إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريرها قبل ستة أسابيع على الأقل من انعقاد الدورة التالية للجنة الخاصة وذلك لتمكين الدول الأعضاء من دراسته بشكل سليم.

٤٥ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إن وفده يود، بمناسبة الذكرى الخمسين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن يشيد بذكرى مَن خدموا تحت راية الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في أنحاء العالم بما فيها موزامبيق.

٤٦ - وأضاف أن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز وأثنى على اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام لعملها الممتاز الذي انعكس في تقريرها عن الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام (A/52/127). وذكر أن وفده، يعتقد، شأنه شأن اللجنة الخاصة، بأن المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحياد، وموافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. كما يعتقد وفده أنه يمكن تحقيق الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الآليات والمنظمات الإقليمية الراسخة؛ وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم للتدابير الإقليمية بغية تعزيز قدرتها على الاستجابة الفورية للنزاعات.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، ففي حين أظهرت تجربة الموزامبيق وبلدان أخرى أن عمليات حفظ السلام تساعد في إيجاد بيئة تمكّن من إقامة سلام دائم، فإن نجاحها يتوقف على تنفيذها الفوري. وبناء على ذلك، فإن وفده يعرب عن أسفه لتخفيض ميزانية عمليات حفظ السلام ويحث البلدان إلى إظهار إرادة سياسية بتقديم الموارد الضرورية.

٤٨ - وقال إن وفد بلده يدعم جميع الجهود الرامية إلى خلق بيئة ملائمة للتعامل مع أسباب النزاعات، التي أصبحت مؤخرا متصلة بالتنمية أساسا. وإن التنمية المستدامة هي عنصر رئيسي لمنع النزاعات وتسهم مساهمة لا غنى عنها في تحقيق السلام والأمن. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد بلده بالتوصيات التي وضعها الأمين العام في تقريره بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). وأعلن أن موزامبيق ستواصل السعي لتقديم مساهمتها المتواضعة لعمليات تنظم لذلك الغرض.

٤٩ - **السيد بون** (فيجي): قال إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يصادف الذكرى العشرين لمشاركة فيجي فيها. وقد كرمت فيجي جميع مَن خدم في عمليات حفظ السلام، وخاصة أولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام، ومنهم ٣٣ من فيجي.

٥٠ - وأضاف أن فيجي تلاحظ أن حفظ السلام هو إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة، وأن عمليات حفظ السلام قد أنقذت ملايين الأرواح خلال الخمسين سنة الماضية. ومضى يقول إن فيجي ستواصل، في حدود قدراتها، المساهمة بقوات في هذه العمليات. ومع ذلك، فإنها ترى أن ثمة حاجة لتحسين جميع عناصر عمليات حفظ السلام، وتؤيد الرأي الذي عبَّرت عنه اللجنة الخاصة في تقريرها (A/52/127) بأنه يجب على عمليات حفظ السلام أن تلتزم التزاما صارما بالمبادئ والأغراض الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبادئ السيادة، وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلى أساس تجربتها في الميدان، ترى فيجي وجوب وضع ولايات وأهداف وهياكل محددة بوضوح لجميع عمليات حفظ السلام، وتزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها.

٥١ - وفيما يتعلق بتحسين تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام، قال إن فيجي تؤمن بأن عملية اختيار موظفيها يجب أن تكون شفافة وتستند إلى المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق، وإنه ينبغي للجنة الخاصة أن تتطرق إلى هذه المسألة في تقريرها السنوي لكي تتيح إمكانية تقييم التقدم المحرز في هذا المجال.

٥٢ - ومضى يقول إن فيجي توافق على أهمية تخطيط وتنسيق عمليات حفظ السلام في وقت مبكر وذلك للتقليل من خطر استئناف الصراع والمساهمة في خلق أنسب الظروف التي تفضي إلى المصالحة، والتعمير والإنعاش. وعلاوة على ذلك، فإن فيجي تعتبر أن برامج ما بعد الصراع بالغة الأهمية بالنسبة للسلم والأمن، وينبغي مراعاتها في جميع عمليات حفظ السلام. وأضاف أن فيجي تدعو باستمرار إلى وضع برنامج دولي شامل لإزالة الألغام لوضع حد لقتل المدنيين الأبرياء بدون تمييز في أنحاء العالم، وترحب بإنشاء دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة.

٥٣ - واسترسل قائلا إن عمليات حفظ السلام أنشئت استجابة لاندلاع النزاعات والعنف، إلا أنه من الضروري استباق هذه المآسي ومنعها. وتدعو فيجي مرة أخرى الجمعية العامة إلى إنشاء وحدة خاصة لمنع النزاعات وحلها. كما ترى فيجي أن هناك حاجة إلى دمج عمليات الشرطة المدنية تماما في مرحلة التخطيط لعمليات جديدة لحفظ السلام، ووضع مبادئ توجيهية واضحة ودقيقة للشرطة المدنية، والتمييز بوضوح بين المهام الموكلة إلى الشرطة المدنية والعسكرية.

٥٤ - وأعلن أن فيجي تؤكد على ضرورة أن تتخذ البلدان المضيفة والبلدان المعنية الأخرى الخطوات الملائمة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتدين بشدة الهجمات وأعمال العنف التي تُشن ضدهم. وأضاف أنه يتعين إدماج مسألة أمن الموظفين في تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام. وقال إن فيجي تفي بمسؤوليتها المتعلقة بتدريب أفراد حفظ السلام، وتؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة، التي تضطلع بدور هام في وضع وصيانة معايير التدريب، أن تساعد البلدان في إعداد مواد تدريبية والاحتفاظ بقاعدة بيانات

لدورات تدريبية. واختتم كلمته قائلا إن فيجي تدعو البلدان الأعضاء إلى دفع أنصبتها المقررة لحفظ السلام كاملة، وفي الوقت المحدد ودون شروط، وتحث الأمم المتحدة على سداد المستحقات فورا للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، وعلى اعتماد إجراءات سريعة لدفع استحقاقات الوفاة والعجز.

٥٥ - **السيد ساعي** (الجزائر): قال إن عمليات حفظ السلام المتعددة التي نفذت منذ عام ١٩٤٨ هي تعبير عن رغبة المجتمع الدولي في معالجة أمر النزاعات العالمية. وقد شهدت هذه العمليات تحسنا في التنفيذ والأهداف؛ ففي حين كان يضطلع بها في البداية لمجرد وقف القتال والفصل بين القوات المتنازعة، أصبحت أكثر فعالية وأوسع نطاقا، وازداد عدد الأفراد المشاركين فيها وأخذت تضطلع بمهام تتراوح بين مراقبة وقف إطلاق النار وتوزيع المساعدات الإنسانية. كما أصبحت أداة لإعادة بناء المؤسسات وإقامة هياكل اقتصادية وسياسية في البلدان التي تمزقها الصراعات. ويعود الفضل في هذه التحسينات بدرجة كبيرة إلى تنامي مشاركة هيئات دولية من قبيل مجلس الأمن والجمعية العامة، وإلى منظمات دولية منشأة حديثا.

٥٦ - وأضاف أن الجزائر تثني على البيان الذي قدمه الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن البند قيد المناقشة. وفي هذا البيان، أشارت بلدان حركة عدم الانحياز، التي أدت دورا مركزيا في عمليات حفظ السلام من حيث أنها كانت المساهم الرئيسي بالقوات، إلى المبادئ التي يجب أن تحكم هذه العمليات، والجوانب التنفيذية لها، والمعايير والمسؤوليات السارية. وفي هذا الصدد، فإن الجزائر تدعم العمل الذي قامت به الجمعية العامة المتعلق بسداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات، ودفع استحقاقات الوفاة والعجز والإنهاء التدريجي لأستخدام الأفراد المقدمين دون مقابل.

٥٧ - واستطرد يقول إن الجزائر، التي أبدت دوما استعدادها للتعاون في حفظ السلام في العالم، شاركت بقوات في بعثة حفظ السلام في كمبوديا، وبمراقبين عسكريين في أنغولا وبشرطة مدنية في هايتي. كما أعربت عن استعدادها للتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الكونغو ووضعت تحت تصرف المنظمة عددا من وسائل النقل الجوي، ووحدة طبية وعددا من المراقبين العسكريين. أما أكبر الإسهامات التي تقدمها الجزائر إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فهي تلك المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ إنشاء هذه البعثة في عام ١٩٩١. وبالإضافة إلى الكميات الكبيرة من الأموال والموارد التي قدمتها، فقد أعربت الجزائر عن استعدادها لتوقيع اتفاقية يجري التفاوض عليها حاليا لنشر قوات الأمم المتحدة في الجزء الشمالي الغربي من الأراضي الجزائرية المحاذية للصحراء الغربية.

٥٨ - ومضى يقول إنه في حين تعترف الجزائر بما حققته عمليات حفظ السلام مؤخرا من أوجه النجاح، فهي ترى أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي صنعه للتغلب على الصعوبات التي تعترض تجميع ونشر ما يلزم من القوات في مناطق الأزمات. ولذلك فهي تؤيد نظام الترتيبات الاحتياطية الحالي الذي يُعد ضروريا لتعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على الانتشار السريع. وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر تؤكد على ضرورة كفالة تجلي التوزيع الجغرافي العادل في تلك العمليات، وفقا للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٥٩ - وذكر أن الجزائر تؤيد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لدعم السلام في أفريقيا، وترحب بالمبادرات الهادفة إلى دعم قدرات الأمم الأفريقية للحفاظ على السلام بموجب الفصل الثامن من الميثاق. إلا أنه في حين ترى الجزائر أنه ينبغي أن تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية بدور هام في بعض بعثات حفظ السلام في تلك القارة فإنها يجب ألا تحل محل الأمم المتحدة، التي تمثل السلطة المنوط بها صون السلم والأمن على الصعيد العالمي.

٦٠ - **السيد نيكوليسكو** (رومانيا): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن رومانيا ما تزال تدعم بنشاط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فخلال السنوات الثماني الماضية، ساهمت بأكثر من ٠٠٠ ٥ فرد عسكري ومدني في هذه العمليات، وساهمت ولا تزال تساهم بكتيبة هندسية في عمليات قوة التنفيذ/قوة الاستقرار في البوسنة. وفي عام ١٩٩٧، انضمت إلى التحالف المتعدد الجنسيات الذي قام بعملية ألبا في ألبانيا، وفي عام ١٩٩٨ شاركت في ٢٨ عملية مشتركة لحفظ السلام، ثلاث منها في رومانيا. وبالإضافة إلى ذلك، حضر العاملون المتخصصون التابعون لها ٢٢ دورة تدريبية دولية. وقد استهدفت جميع هذه الأنشطة كفالة تقوية القدرة وتعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال.

٦١ - وأوضح أنه من الضرورة بمكان أن تواصل الأمم المتحدة جهودها لصون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته تعتقد أن عمليات حفظ السلام والبعثات الإنسانية ستثبت أنها مفيدة مستقبلا مثلما كان في الماضي، وإنها تؤيد التدابير المتخذة لتحسين عملية تحديد الولايات وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على رد الفعل السريع وتفاعلها مع منظمات الأمن الإقليمية ودون الإقليمية.

٦٢ - وقال إنه يسره أن يقول إن بلده أصبح، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، العضو الثامن عشر الذي يوقع مع الأمم المتحدة مذكرة التفاهم المتعلقة بالترتيبات الاحتياطية. وأضاف أن حكومته مستعدة للمساهمة في إنشاء وحدات الخوذ الزرق بتقديم كتيبة من المشاة، ومستشفى ميداني، وضباط، ومراقبين عسكريين ومراقبي شرطة مدنية. وقال إن هذا الالتزام يمثل أكثر من ٠٠٠ ١ فرد مدني وعسكري مجهزين تجهيزا تاما.

٦٣ - واستطرد يقول إن رومانيا انضمت في عام ١٩٩٨ إلى مبادرة إنشاء نظام تعاون أمم أوروبا الوسطى لدعم السلام وقوة سلام متعددة الجنسيات في جنوب شرق أوروبا، ووقعت رسالة نوايا لقبول اللواء العالي التأهب من قوات الأمم المتحدة الاحتياطية المتعددة الجنسيات.

٦٤ - وذكر أنه بالرغم من الصعوبات المتأصلة لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد أوفت رومانيا بكامل التزاماتها المالية للأمم المتحدة. إلا أن المنظمة تأخرت كثيرا في سداد مستحقات الحكومة لمساهمتها بقوات. ومما يؤسف له أن هذا الوضع ليس بجديد، إلا أنه وصل مؤخرا حدا مثيرا للانزعاج ولا يمكن تحمله. ويجب على الدول الأعضاء المتأخرة في السداد أن تفي بالتزاماتها المالية على الفور، وذلك للحيلولة دون تأثر البلدان الأخرى التي أوفت بالتزاماتها بالصعوبات المالية للمنظمة.

٦٥ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن النزاعات الداخلية العنيفة ازدادت في العقد الماضي، وإن توفر الأسلحة الصغيرة بشكل كبير في مناطق النزاعات يشكل عائقا رئيسيا للتوصل إلى اتفاقات السلام وتنفيذها. ولذلك فإن حكومته تعتقد بأن تسريح المحاربين السابقين وجمع الأسلحة الصغيرة ينبغي أن تدرج ضمن ولايات عمليات السلام مستقبلا. ولتلك الغاية، قررت حكومة النرويج دعم الدراسة التي تجريها وحدة الدروس المستفادة بشأن نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماجها بتقديم تبرع قدره ٠٠٠ ٦٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٦٦ - وأضاف يقول إن الحاجة تدعو أيضا إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. إذ تؤدي المرأة دورا رئيسيا في الحفاظ على المجتمع المدني خلال النزاعات، وفي إعادة بناء المجتمع في حالات ما بعد الصراع. وقال إنه من دواعي سرور حكومته أن تعلن أنها رصدت ٠٠٠ ١٠٧ من دولارات الولايات المتحدة لدراسة بشأن منظور الجنس في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، من المقرر أن تضطلع بها وحدة الدروس المستفادة بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة. وينبغي ألا يعتمد العمل الهام الذي تقوم به وحدة الدروس المستفادة على التبرعات فقط، بل ينبغي تخصيص مزيد من الأموال لعملية التقييم من الميزانية العادية.

٦٧ - ومضى يقول إن ثمة حاجة لتحسين تخطيط وتنسيق عمليات حفظ السلام وتعزيز قدرة المنظمة للاستجابة بسرعة للأزمات. لذلك يرحب وفده بإنشاء مقر بعثة الانتشار السريع وتأمل أن تبدأ عملها بالكامل قريبا.

٦٨ - واستطرد قائلا إن نظام الترتيبات الاحتياطية يعتبر عنصرا هاما آخر في عمليات حفظ السلام. وقد شاركت النرويج في ذلك النظام منذ البداية وهي تنوي الاستمرار في المشاركة على نطاق واسع من خلال توقيع مذكرة التفاهم. كما أنها تشارك في اللواء العالي التأهب من قوات الأمم المتحدة الاحتياطية المتعددة الجنسيات.

٦٩ - وأشار إلى أن اعتبارات أمن العاملين وسلامتهم تشكل جزءا أساسيا من عمليات حفظ السلام. وقال إن حكومته ينتابها قلق شديد إزاء تزايد التهديد لأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وخاصة العاملين المدنيين والمراقبين العسكريين غير المسلحين. ولذلك فإنها تحث الحكومات على تصديق اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٧٠ - وذكر أن النرويج تساهم في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ عشرين عاما. وبسبب مشاكل التجنيد فإنها ستسحب كتيبتها قريبا، إلا أنها تلتزم بالاحتفاظ بموقفها كمساهم رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال.

٧١ - **السيد تاسوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة): قال إن المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة وإن حفظ السلام ما زال أحد الوسائل الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة للاضطلاع بتلك المسؤولية. وأضاف أن كثرة عدد النزاعات المتباينة في طبيعتها في أصقاع مختلفة من العالم يجعل من المهم تحديد أهداف دقيقة لعمليات حفظ السلام يمكن تحقيقها وكفالة موارد كافية من أجل تنفيذ ولايتها بنجاح.

٧٢ - ومضى يقول إنه ينبغي أن تتقيد عمليات حفظ السلام تقيدا صارما بمبادئ الميثاق ومقاصده، وخاصة مبادئ السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٧٣ - وقال إن وفد بلده يرحب بتعزيز عملية التشاور بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن؛ ويثني أيضا على جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الأمن الدولي، كما يؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع.

٧٤ - وذكر أنه في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، وقّعت سبعة بلدان من جنوب شرق أوروبا اتفاقا لإنشاء قوة سلام متعددة الجنسيات في جنوب شرق أوروبا، للإسهام في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة وفي أوروبا ككل. واختتم كلمته بالتأكيد على الدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة. وقال إن المجتمع الدولي يعتبر البعثة، عموما، إحدى أكثر بعثات الأمم المتحدة نجاحا.

٧٥ - **السيد سوه داي - ون** (جمهورية كوريا): قال إن كوريا، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشارك الدول الأعضاء الأخرى في الإشادة بذكرى مَن خدموا، بل وضحوا بحياتهم أثناء تأدية واجبهم تحت راية الأمم المتحدة. ورغم أن عمليات حفظ السلام ليست مؤسسة واردة في ميثاق الأمم المتحدة، فقد أسهمت إلى حد كبير في صون السلم والأمن وتمكنت من احتواء انتشار النزاعات بنجاح. وعلى الرغم من أن المشاركة في بعثات حفظ السلام قد تضاءلت خلال السنوات القليلة الماضية، فإن أهميتها ظلت بدون تغيير.

٧٦ - وأعلن أن حكومته ترحب بالعمل البناء الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام خلال السنة الحالية. كما تقر المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/53/127) وتؤيد تنفيذها في وقت مبكر.

٧٧ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، قال إن وفده يرحب بقرار الجمعية العامة الإنهاء التدريجي للاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل بحلول شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن الأهمية بمكان الإسراع في عملية التوظيف لشغل وظائف الموظفين المقدمين دون مقابل الخارجين من الخدمة، ولضمان أن تجرى عملية الإنهاء التدريجي بحيث لا تتعرض فيها سلامة ورفاه العاملين في المواقع للخطر.

٧٨ - وأضاف أن وفد بلده يرحب بالتوصية الواردة في الفقرة ٨٣ من تقرير اللجنة الخاصة، التي تؤكد على الحاجة إلى حماية المساعدة الإنسانية في حالات الصراع. وفي حين يدرك وفده الطبيعة الخاصة التي تميز عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية، فهو يرى كذلك الحاجة إلى معالجة الواقع السيء، الذي يقتضي من الإدارة على نحو متزايد أن تضطلع بدور استباقي لحماية المساعدة الإنسانية في حالات الصراع المعقدة. وقال إن هذه مسألة عاجلة، بالنظر إلى الاتجاه الذي ساد مؤخرا بتدني احترام المعايير الإنسانية الدولية وتزايد الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب على اللجنة الخاصة أن تدرس جميع جوانب

العلاقة بين الإدارة والعمليات الإنسانية، آخذة بعين الاعتبار التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام حول هذه المسألة (A/1998/833).

٧٩ - واسترسل قائلا إن زيادة الفعالية وإنقاذ الأرواح، يقتضي التدخل خلال المرحلة الأولى من النزاع. وسيؤدي نظام الترتيبات الاحتياطية دورا رئيسيا في تعزيز قدرات الرد السريع. وقال إن وفده يأمل في أن يدخل هذا النظام حيز التنفيذ قريبا وأن يتم تعزيزه بأوسع مشاركة ممكنة من الدول الأعضاء، كما يؤيد إنشاء مقر بعثة الانتشار السريع في مقر الأمم المتحدة في وقت مبكر، ويرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ١٢/٥٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الذي يخول توظيف موظفين اثنين في مقر البعثة.

٨٠ - ومضى يقول إنه ينبغي أن تتم المشتريات لعمليات حفظ السلام بشفافية أكبر وتوزيع جغرافي أكثر إنصافا. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده بالتوصية الواردة في الفقرة ٧١ من تقرير اللجنة الخاصة ويحث الأمانة العامة على أن تضعها في الاعتبار.

٨١ - وذكر أن وضع قواعد أوضح للمشاركة ومبادئ توجيهية عامة للتدريب، تقوم على أساس الدروس المستفادة والمشاورات بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات يعد كذلك أمرا أساسيا لأداء مهام حفظ السلام على نحو فعال. ومن شأن إيجاد معايير تدريبية موحدة أن يساعد كثيرا في تعزيز التضامن والشراكة بين العاملين في حفظ السلام من مختلف البلدان.

٨٢ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يشيد بما يزيد على ١٤ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام في أرجاء العالم. وتبذل جمهورية كوريا، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، كل ما بوسعها لزيادة مشاركتها في أنشطة حفظ السلام، ولا تزال ملتزمة بقوة بقضية السلام.

٨٣ - **السيد هيوز** (نيوزيلندا): قال إنه يوجد حاليا أقل من جندي واحد من بين كل ثلاثة جنود يعملون في مهام حفظ السلام في أنحاء العالم يرتدي خوذة زرقاء. ذلك أن العديد من قوات حفظ السلام ترتدي الزي الرسمي الوطني وتخدم في إطار ترتيبات إقليمية أذن بها مجلس الأمن على النحو الواجب بموجب الفصل الثامن من الميثاق. وهذا لا يعني أن مستوى أنشطة حفظ السلام في الأمم المتحدة لم يحافظ على ارتفاعه أو أن الترتيبات الإقليمية لم تؤد دورا هاما، غير أن مثل هذا التغيير الهام في تكوين قوات حفظ السلام الدولية خلال سنوات قليلة يطرح عددا من الأسئلة. وبداية، فإنه مما يدعو للأسف أن الدلائل تشير إلى أن قدرة الأمم المتحدة على إنشاء عمليات حفظ سلام خاصة بها وإدارتها بفعالية مهددة بالخطر. إذ أن المشكلة الخطيرة المتمثلة في تأخر سداد الاشتراكات، بما في ذلك عدم إيفاء أكبر مساهم بالتزاماته، تفرض قيودا ميزانوية شديدة على قدرة الأمم المتحدة في الاضطلاع بعمليات جديدة.

٨٤ - واسترسل قائلا إن هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام على أسس سليمة تعد أيضا أمرا أساسيا. ويجب أن تنفذ التوصيات الواردة في الفقرة ٥٨ من تقرير اللجنة الخاصة لكفالة استبدال الموظفين المقدمين دون مقابل. وعلاوة على ذلك، يتعين تزويد دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للإدارة بالموظفين اللائقين وكفالة تمويلها.

٨٥ - ومضى يقول إنه إذا كان للدعم الكافي أن يرد من الدول الأعضاء، فإنه يجب على الأمانة العامة أن تقدم معلومات مستكملة ومفصلة ودقيقة بشأن القدرة الأساسية المثلى للإدارة من حيث الحجم والوظائف عموما. وقال إن وفد بلده يعرب عن تقديره لجميع ممَن في الإدارة الذين واصلوا الخدمة بتفان ومهارة مهنية، ويثني خاصة على عمل وحدة الدروس المستفادة.

٨٦ - وأضاف قائلا إنه من الضرورة بمكان تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة للأوضاع الجديدة. ولذلك فإن حكومته لا تزال تناصر بقوة إنشاء مقر بعثة الانتشار السريع، وتؤيد تقدير الأمين العام للحاجة إلى توسيع وصقل مفهوم الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة في مجالي السوقيات والقدرة على نقل القوات.

٨٧ - وبالإضافة إلى العوامل التنظيمية والمتعلقة بالميزانية التي أعاقت أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بحفظ السلام، قال إن هناك مشكلة أخرى - لعلها مشكلة أكبر - تتمثل في الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتعزيز ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلام. إذ أن النزاعات الحالية تنجم غالبا عن الصراعات الداخلية المعقدة، وقد لا يكون هناك إجماع من قِبل المجتمع الدولي بشأن الاستجابة الملائمة. وحتى حين يكون ثمة اتفاق عريض، فإن الحلول لا تكون واضحة ويصعب صياغة الولايات.

٨٨ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من هذه الصعوبات، فإن حكومته تواصل دعمها القوي لدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وقد أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مرة بعد أخرى، أنه لا يمكن الاستغناء عنها لذلك الغرض، وأن نجاحاتها على مدى السنوات الخمسين الماضية، على وجه الإجمال، فاقت أوجه فشلها إلى حد كبير. وقال في ختام كلمته، إن أية مشكلة قد تضعف قدرة المنظمة في هذا الصدد، تشكل لذلك مصدرا للقلق الشديد ويجب على الدول الأعضاء معالجتها في إحساس واضح بالعجالة.

٨٩ - **السيد فاليه** (البرازيل): تكلم باسم أعضاء والأعضاء المنتسبين في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقال إنه يرحب بالفرصة المتاحة له للمشاركة في تبادل الآراء على نطاق واسع حول جميع جوانب عمليات حفظ السلام، وشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لتقديمه شرحا عن حالة إدارته. كما أكد على المساهمات الهامة التي قدمها رئيس اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وسفير كندا، الذي قاد المناقشات المتعلقة بالفريق العامل التابع للجنة الخاصة.

٩٠ - وأكد على أن عمليات حفظ السلام تعد أداة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين حين تستخدم في إطار واضح وفي ظل ظروف سياسية ملائمة. وإذا أريد أن تكون هذه العمليات ممكنة التنفيذ، يجب أن تخضع لمبادئ أساسية محددة وهي: الموافقة والتعاون الكاملان للأطراف في النزاع، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وينبغي للدول بدورها أن تدعم هذه العمليات بتقديم موظفين مؤهلين.

٩١ - وأردف قائلا إنه خلال السنوات القليلة الماضية، حدث تناقص كبير في عدد القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام. ولم تقم أية عملية جديدة من هذا النوع بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، ولذلك فقد كان من المشجع حقا أن مجلس الأمن بدأ تنفيذ عمليتي حفظ سلام جديدتين في عام ١٩٩٨.

٩٢ - ومضى يقول إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لعمليات حفظ السلام له دلالة خاصة بالنسبة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وذلك لأن أعضاءها أظهروا في مناسبات عديدة خلال تلك السنوات التزامهم الراسخ بحفظ السلام والأمن الدولي. ويسهم أعضاء السوق حاليا بأفراد ومعدات في ١٢ عملية لحفظ السلام من أصل العمليات الـ ١٦ التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أصقاع مختلفة من العالم.

٩٣ - ولاحظ أنه تم إنشاء مراكز تدريب إقليمية في بوينس آيرس ومنتيفيديو. وقد نظمت البرازيل حلقات دراسية حول حفظ السلام ووضعت تدريبات بمساعدة الحاسوب تُعرف باسم "القوات المتحدة" شاركت فيها جيوش الأرجنتين، وباراغواي وبوليفيا، والولايات المتحدة الأمريكية. كما أجرت مناورات عسكرية مشتركة مع جيوش الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل ومراقبين من باراغواي ونظمت ما يدعى بعملية "الصليب الجنوبي" لإجراء تدريبات حول حفظ السلام. وأضاف أن أوروغواي، من جهتها، كانت مسؤولة عن تنسيق عملية "جيبو". ويُعد التدريب الذي قدمته إلى أعضاء كتيبة مانشيجو في سانتا كروز دي لا سييرا في بوليفيا مثالا آخر عن التعاون مع الأمم المتحدة في مجال تدريب الموارد البشرية. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد استفادة تامة من القدرات التي كونتها هذه الأنشطة التعاونية والمعارف المكتسبة منها.

٩٤ - واستطرد يقول إنه ينبغي تشجيع اتخاذ التدابير لمنع النزاعات وإن الدبلوماسية تعد أفضل وسيلة لدرئها. وبما أن معظم النزاعات تحدث في البلدان النامية، فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تُعد من أكثر الوسائل فعالية لتفادي حدوث هذه النزاعات. ذلك أن السلم والتنمية لا ينفصلان.

٩٥ - وذكر أنه ينبغي تكييف عمليات حفظ السلام مع حاجات القرن الحادي والعشرين والتغييرات التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة. وأكد على دور الشرطة في بناء السلام في أعقاب النزاعات ودور المرأة في عملية إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب. وتتوقف فعالية أنشطة بناء السلام على تخصيص موارد، ذات شأن، ثنائية ومتعددة الأطراف، إلى البلد المعني. وفي ذلك الصدد، يمكن تخصيص الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية إذا ما نسقت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي جهودهما.

٩٦ - واسترسل قائلا إن ثمة مهمة هامة أخرى أمام الأمم المتحدة في رفع قدرتها للاستجابة بشكل فعال مع الأوضاع على أرض الواقع. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب تحسين هيكل الترتيبات الاحتياطية. ويمكن تعزيز ودعم هذه الترتيبات من خلال إنشاء مقر بعثة سريعة الانتشار مجهزة بموظفين من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

٩٧ - وأردف يقول إنه نظرا للهجمات المزعجة على العاملين في الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان تنفيذ اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقال إن أعضاء السوق المشتركة لبلدان

المخروط الجنوبي والأعضاء المنتسبين فيها يتخذون جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بعملية توقيع الاتفاقية وتصديقها.

٩٨ - وأشار إلى أنه ينبغي للأمانة العامة، كجزء من العمل الذي اضطلعت به إدارة عمليات حفظ السلام لاستبدال الموظفين المقدمين دون مقابل، أن تسرع بخطى عملية التوظيف لاستبدال هؤلاء الموظفين على أساس جغرافي عريض وبطريقة شفافة. فالشفافية والتوزيع الجغرافي العادل هما عاملان أساسيان يجب مراعاتهما أيضا في نظام الشراء في الأمم المتحدة. واختتم كلمته بالثناء على الجهود المبذولة لوضع نظام عادل لدفع استحقاقات الوفاة والعجز للعاملين في مجال حفظ السلام.

٩٩ - تولى رئاسة الجلسة السيد جاريجي (تركيا)، نائب الرئيس.

١٠٠ - **السيد منديز** (فنزويلا): قال إن نظر اللجنة في البند ٨٥ من جدول الأعمال يصادف احتفال المجتمع الدولي بالذكرى الخمسين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن وفده يرحب باعتماد الجمعية العامة مؤخرا القرار الذي يعترف بعمل الأفراد الذين خدموا تحت راية الأمم المتحدة في أكثر من ٤٠ عملية لحفظ السلام، ويشيد بجميع من ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام. ومما لاشك فيه أن هذه العمليات عززت من قضية السلام والاستقرار، كما يبدو من عدد البعثات التي اضطلع بها حتى الآن.

١٠١ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلام أصبحت أداة لها أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة، وإن كان يمكن اعتبارها مجرد آلية تكميلية في الجهود الرامية إلى حل النزاعات من خلال المفاوضات؛ فلا يمكن اعتبار عمليات حفظ السلام بديلا عن تسوية الخلافات سلميا على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

١٠٢ - وأردف قائلا إن المنظمة أخذت منذ عام ١٩٨٨ تضطلع بمهام صعبة ومعقدة على نحو متزايد. فقد تنوعت عمليات حفظ السلام، وبدأت تصبح أكثر تعقيدا وإلحاحا. وبغية تعزيز الجوانب الإيجابية لهذه العمليات، وتصويب الجوانب السلبية لها، يتعين دراسة أوجه نجاح الأمم المتحدة وفشلها في هذا الميدان. وقال إن حكومته تعتقد أنه ينبغي أن تجري عمليات حفظ السلام وفقا للمبادئ والأهداف المحددة في المادة الثانية من الميثاق. وعند الاضطلاع ببعثات حفظ السلام، من الضروري مراعاة عناصر هامة مختلفة، بما فيها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وموافقة الأطراف المعنية، والحياد وعدم استخدام القوة.

١٠٣ - وأعلن أن حكومته تؤيد الرأي الذي طرح في المؤتمر الثاني عشر لرؤوساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز بأنه يجب التمييز بين عمليات حفظ السلام وبين المساعدة الإنسانية. إذ يجب ألا تصبح عمليات حفظ السلام أداة قهر، كما يجب ألا يخلط بينها وتدابير حفظ السلام المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق للحالات التي تشكل تهديدا للسلم أو إخلالا بالسلم أو أعمال العدوان.

١٠٤ - وذكر أن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الأردن إلى اللجنة باسم بلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق باستخدام إدارة عمليات حفظ السلام للموظفين المقدمين دون مقابل؛ وإجراء مشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن؛ والقوات الاحتياطية، والشرطة المدنية، وسداد المستحقات للبلدان المساهمة بقوات؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ذلك الصدد؛ وتمويل عمليات حفظ السلام.

١٠٥ - وشدد على أن نجاح عمليات حفظ السلام، يقتضي أكثر من أي وقت مضى أن تكون لكل بعثة ولاية محددة بوضوح وأن توفر لها الموارد المطلوبة. واختتم كلمته بقوله إن حقائق الواقع الراهن تقتضي اتخاذ نهج شامل من أجل تخطيط هذه العمليات، وأنه يجب تعزيز أهداف السلم والأمن عن طريق توافق الآراء.

١٠٦ - **السيد غوغسادز** (جورجيا): أشار إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/53/127)، فقال إنه عند إنشاء عمليات حفظ السلام يجب مراعاة طابع النزاعات الجديدة التي تنشب داخل الدولة وذلك بهدف خفض حدة عنفها وقوتها المدمرة وتسهيل محاربة الإرهاب والأسلحة والاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى التي تولدها. بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ تدابير لتفادي النزاعات أو الحد من عواقبها المحتملة، من خلال الدبلوماسية الوقائية والنشر الوقائي للقوات في المناطق المتأثرة.

١٠٧ - وأضاف أن جورجيا تعتقد أيضا أن الوقت قد حان لأن تناط بالأمم المتحدة مهام تنفيذية أوسع نطاقا، وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر إلى تعزيز آليات الإنفاذ باعتبارها تتصدر سلم الأولويات، مع مراعاة أن إنفاذ السلام يقتضي اتباع نهج مختلف عن نهج حفظ السلام، وأنه ينبغي اعتبار استخدام القوة الملاذ الأخير. كما ينبغي أن تناط بالعاملين في حفظ السلام وظائف الشرطة. وقال إن وفده يؤيد تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة وتنظيم مقر بعثة الانتشار السريع، فضلا عن إنشاء اللواء العالي التأهب من قوات الأمم المتحدة الاحتياطية المتعددة الجنسيات. ويجب أيضا صقل آلية العقوبات الاقتصادية لتفادي إحداث معاناة للمدنيين الأبرياء وفي الوقت نفسه فرض أقصى قدر من الضغط على قادة البلد أو المنطقة المعنية.

١٠٨ - ومضى يقول إن جميع هذه التدابير، ولاسيما بناء السلام، تحظى بأهمية متزايدة. ففي حالة النزاع في جورجيا، فإن المفاوضات الجارية في جنيف تتناول مسائل سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن المسألة الحيوية المتمثلة في عودة اللاجئين لم تحل بعد، لأنه لا يجري إنشاء آلية لتوفير ضمانات قانونية وضمانات أخرى للعائدين. وتكشف تلك الحالة عن أوجه القصور الخطيرة التي تشوب عملية بناء السلام برمتها في جورجيا.

١٠٩ - وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، قال إن وفد بلده يرى أن بوسع هذه المنظمات أن تستجيب بسرعة أكبر للنزاعات التي تؤثر على أمن واستقرار الدول المجاورة في المنطقة. وضرب مثالا على التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهو التعاون بين قوات حفظ السلام لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والقوات التابعة لرابطة الدول المستقلة. إلا أنه يجب التأكيد على أن المسؤولية الأساسية لصون السلم والأمن تقع على عاتق الأمم المتحدة.

١١٠ - وأردف قائلا إن أحد الجوانب الأخرى لعمليات حفظ السلام هو سلامة وحماية العاملين في عمليات حفظ السلام، الأمر الذي يجب أن يتصدر سلم الأولويات بالنسبة لجميع الدول. وبما أن الأطراف المعنية لم تتمكن دائما من ضمان حماية هؤلاء الأفراد، فإن وفد بلده يفضل إنشاء وحدات للحماية الذاتية وخاصة في جورجيا. واختتم كلمته بقوله إن حكومته تشيد بجميع العاملين في عمليات حفظ السلام الذين عملوا من أجل السلام في جورجيا.

١١١ - استأنف رئاسة الجلسة السيد ماسيدو (المكسيك)، الرئيس.

١١٢ - **السيد فيل - إميه** (هايتي): أشاد بالعاملين في مجال حفظ السلام في الأمم المتحدة ولا سيما بشهداء السلام الذين ضحوا بحياتهم لحماية آلاف الأبرياء. وتساءل عمّا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لحماية العاملين في مجال حفظ السلام المنتشرين في عمليات مختلفة في أرجاء العالم. وقال إنه رغم إنجازات عمليات حفظ السلام، فمن الضروري، كما هو مبيَّن في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/53/1) تنظيم "نشر القوات لمنع تفشي العنف في المقام الأول، في الحالات التي يوجد فيها خطر واضح بحدوث ذلك"، وعدم الانتظار حتى يتفجر مشهد العنف الذي لا يمكن السيطرة عليه مع جميع العواقب المأساوية التي تنجم عنه. وقال إن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي التي أنشئت في عام ١٩٩٢ في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تدل على فعالية التدابير الوقائية.

١١٣ - ومضى يقول إن البعض يحتج، من أجل تبرير التأخير في نشر القوات، بعدة أمور من بينها مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي حين تفتخر هايتي باستقلالها وتؤيد مبدأ السيادة وسلامة الأراضي، فضلا عن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى إجراء المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية للنزاعات، إلا أنها تؤمن بأن سيادة الدولة تشمل السيادة على شعبها بالكامل. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكفل ألا تتدهور النزاعات الأهلية أو العرقية أو الثقافية أو الدينية إلى مذابح. وعليه، فإن وفده يرحب بالأهمية التي تعلقها اللجنة الخاصة على ترتيبات القوات الاحتياطية وعمليات حفظ السلام السريعة الانتشار، التي يجب أن تكون لها ولايات محددة جيدا وهيكل قيادي سليم وأموال كافية لبلوغ أهدافها.

١١٤ - وفيما يتعلق بالدور الهام الذي تقوم به الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، قال إن وفده لاحظ أن بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، التي أنشئت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قد ساهمت مساهمة رئيسية في إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية. وقال إن حكومته تعبر عن امتنانها للدول التي قدمت ضباطا من الشرطة للبعثة وللأمم المتحدة للمساعدة التي قدمتها للبلد.

١١٥ - وأردف يقول إن هايتي تؤمن إيمانا قويا بأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والآليات والمنظمات الإقليمية، ولذلك فهي ترحب بما يولى من عناية خاصة إلى بناء القدرة المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل حفظ السلام. وبناء السلام ينطوي أيضا على تعزيز التعاون الاقتصادي، نظرا لأن السلام والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان.

١١٦ - واختتم كلمته قائلا إنه رغم مزايا وفعالية عمليات حفظ السلام، فإنها لن تتمكن من إزالة الأسباب التي تقوم بسببها النزاعات. فعندما يرى الناس أن مصالحهم مهددة بالخطر، فإنهم يستسلمون، للأسف، لأحط غرائزهم في الدفاع عنها. وبغية التوصل إلى سلام دائم، يجب مواصلة الجهود للوصول بالروح الإنسانية إلى درجة الكمال، وذلك عن طريق عدة أمور منها تطوير وصيانة ثقافة السلام. ولذلك فإن وفده يرحب بإدراج بند بعنوان "ثقافة السلام" في جدول أعمال الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.